اغر كسكو. وقد شملت هذه الشحنة ٥ أطنان من البيض و ١٣½ طناً من الصيصان البالغ عمرها يومان، و٨٠ طناً من الحجم المتوسط (**هآرتس**، ١٩٨١/١/١٥).

كذلك حاولت شركات اسرائيلية اخرى الحصول على امتيازات لها في مصر، على غرار شركة اغركسكو، مثل شركة همشبير المركزية (وهي تعاونية استهلاكية) التي قامت بمحاولات لإقامة علاقات تجارية مع مصر، بواسطة مكتب الشركة في نيويورك، والذي يحمل اسم مالتر - تريد نيويورك. كذلك نجحت شركتا كور (للصلب) وتنيوفه (البان) بفتح فروع لهما في القاهرة (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١/٢٣).

ووقع كيبوتس شامير مع رجل الأعمال المصري علي خليل على صفقة تجارية تقدر قيمتها بحوالي عشرة ملايين دولار بتاريخ ١٩٨١/٢/١٥. وتشمل هذه الصفقة على كميات من العسل الذي ينتجه الكيبوتس لتسويقه إلى مصر (**دافار**، ١٩٨١/٢/١٦).

وعلى صعيد الاشتراك في المعارض والأسواق، وهو ما نصت عليه الاتفاقية التجارية الموقعة بين مصر واسرائيل، اشتركت اسرائيل في المعرض التجاري الذي افتتح في القاهرة في ١٤ آذار (مارس) ١٩٨١، والذي اشتركت فيه حوالي ٣٢ دولة. وقد عرضت اسرائيل، في جناحها الذي بلغت مساحته ٥٠٠ متر مربع، منتجات ٦٠ شركة اسرائيلية. وحسب الادعاء الاسرائيلي، كان الاقبال على الجناح الاسرائيلي واسعاً جداً، وأبدى رجال الأعمال المصريون استعدادهم التام لتمثيل الشركات الاسرائيلية في مصر (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٩٥، ١٨ و١٩/٣/١٩٨١، ص ١٢).

وأثناء المعرض، قررت السلطات المصرية، بموجب تعليمات من الرئيس السادات، تعيين يوم خاص باسم يوم اسرائيل، وحدد هذا اليوم في ٢٤ آذار (مارس). وقام التليفزيون المصري بعرض اعلانات لشركات صناعية اسرائيلية، كما نشرت الصحف والمجلات المصرية الاعلانات التجارية لها، وقد مثلت اسرائيل في المعرض بوزير الصناعة والتجارة والسياحة غدعون بات (**الاتحاد**، ١٩٨١/٣/٢٧). وأعلن بات، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده في تلك الأثناء، والذي قوطع من قبل الصحافيين المصريين، أن الصفقات التجارية التي تمت، خلال اسبوع بين مصر واسرائيل، كانت أكثر بكثير مما تم خلال الستة أشهر الأخيرة بين كلا البلدين (**هآرتس**، ١٩٨١/٣/٢٥).

تطبيع بطيء

بعد مضي عام كامل على البدء بعملية التطبيع، قامت الدوائر الاقتصادية في اسرائيل ببحث العلاقات التجارية مع مصر، وأصدرت وثيقة داخلية أهم ما ورد فيها: أن اسرائيل قامت بتصدير بضائع إلى مصر بما قيمته ١٠،٤ مليون دولار. وكان من الممكن أن يكون الحجم التجاري هذا أكبر بكثير لولا الصعوبات والعوائق المتوقعة وغير المتوقعة، والتي تتذرع بها السلطات المصرية. وتضمنت هذه الوثيقة عشرة بنود رئيسية هي، على التوالي: «أولاً: عدم وجود موافقة على تصريحات استيراد البضائع من اسرائيل. ثانياً: امتناع الدوائر المختصة المصرية عن منح تصريحات للموردين الذي يقومون بشراء بضاعتهم من اسرائيل. ثالثاً: منع العلاقات التجارية (الماركة المسجلة) المكتوبة باللغة العبرية، رابعاً: منع استعمال عبارة (من انتاج اسرائيل)، على البضائع الاسرائيلية المستوردة. خامساً: اغلاق الممر البري في العريش بوجه الحركة التجارية. سادساً: رفض بنك قناة السويس في كثير من الأحيان، فتح أعتماد لصالح المصدرين الاسرائيليين. سابعاً: عند ادخال الاعتمادات إلى البنوك المصرية، تشترط السلطات المصرية وجود وسيط من دولة ثالثة. ثامناً: التحقيقات التي تجري مع المواطنين الذين يتوجهون للسفارات الاسرائيلية من أجل ابرام عقود تجارية مع اسرائيل. تاسعاً: الحؤول دون قيام علاقات بين شركات اسرائيلية وشركات مصرية من القطاع الخاص. عاشراً: فشل المناقصات التي تجري عند التزود بالمعدات والبضائع حتى ولو كانت العروض التي تقدمها الشركات الاسرائيلية هي الأرخص». وتضيف هذه الوثيقة أن العلاقات التجارية التي كانت قائمة في العام الماضي والتي